

دراسة اقتصادية محافظات المملكة
من خلال تحليل القواعد الاقتصادية
Economic Base Analysis

إعداد:

سجى العقرباوي

قصي طلافحة

إدارة الدراسات

آذار 2011

الفهرس

2	 مقدمة
2	 <i>Economic Base Analysis</i> تحليل القاعدة الاقتصادية
3	 منهجية التحليل
3	 (Location Quotient) معامل التركيز
4	 (Base Multiplier) مضاعف القاعدة الاقتصادية
4	 نتائج التحليل
4	 توزيع العاملين في محافظات المملكة
5	 تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية على محافظات المملكة
6	 1. محافظة العاصمة
9	 2. محافظة إربد
12	 3. محافظة الزرقاء
15	 4. محافظة البلقاء
18	 5. محافظة العقبة
21	 6. محافظة الطفيلة
24	 7. محافظة جرش
27	 8. محافظة الكرك
30	 9. محافظة مأدبا
33	 10. محافظة المفرق
36	 11. محافظة معان
39	 12. محافظة عجلون
42	 النتائج
45	 التوصيات
46	 قائمة المراجع

■ مقدمة

إن التباين في مستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الإقليم الواحد أو أقاليم الدولة الواحدة تعد ظاهرة منتشرة في معظم دول العالم بسبب تركيز معظم الأنشطة الاقتصادية في مناطق معينة وقلتها أو ندرتها في مناطق أخرى، ويعود سبب ذلك التباين إلى أن الإنتاج يصبح أكثر كفاءة عندما يكون متكثراً، إذ أن حوالي 54% من النشاط الاقتصادي في العالم يتركز في دول لا تشغل سوى 10% من مساحته، وداخل هذه الدول نفسها يكاد النشاط الاقتصادي ينحصر في المدن الكبرى.

وفي سعيها نحو التعرف بشكل أفضل على اقتصاديات أقاليمها المحلية وكيفية النهوض بها وتقليص الفجوة التنموية بين المناطق الحضرية والريفية، تقوم معظم الدول بوضع استراتيجيات إقليمية تهدف إلى زيادة فرص العمل ومستويات الدخل لسكان الأقاليم من خلال دعم النمو الاقتصادي فيها والتركيز استراتيجياً على أنواع الصناعات أو القطاعات الاقتصادية التي يكون فيها ميزة تنافسية، وبالتالي تحقيق أفضل فرص للنمو الاقتصادي المحلي وبما يسهم في رفع الاقتصاد الوطني ككل.

والأردن كغيره من دول العالم يسعى إلى تحقيق التنمية الشاملة المستدامة في مختلف المحافظات والنهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة التي تقود النمو الاقتصادي فيها. ويهدف تحديد القطاعات الاقتصادية التي تدفع بالنمو الاقتصادي في محافظات المملكة، تأتي أهمية هذه الدراسة في التعرف على هذه القطاعات التي تشكل القاعدة الاقتصادية (*Economic Base*) في كل محافظة من خلال إيجاد معامل تركيز العمالة وتحديد العمالة الأساسية (*Base Employment*) فيها، وبالتالي توفير بيانات أساسية عن هذه القطاعات بشكل يساعد صانعي القرار نحو توجيه خطط التنمية الاقتصادية في المحافظات إلى هذه القطاعات الأساسية.

■ تحليل القاعدة الاقتصادية *Economic Base Analysis*

تعتبر عملية تحليل القاعدة الاقتصادية من أكثر الأدوات استخداماً من قبل المختصين والخبراء في مجال التنمية الاقتصادية للتعرف على الاقتصاديات المحلية والهياكل الاقتصادية للمجتمعات. إذ تقوم عملية تحليل القاعدة الاقتصادية بتوفير معلومات حول الوضع الاقتصادي للمجتمعات المحلية خلال فترات زمنية مقارنة مع مجتمعات محلية أخرى والمتعلقة بالعمالة واتجاهاتها.

وتفترض نظرية القاعدة الاقتصادية أن الاقتصاد المحلي ينقسم إلى قطاعين رئيسيين هما: القطاع الأساسي (*Basic Sector*) أو القطاع التصديري، والقطاع غير الأساسي (*Non-Basic Sector*) أو ما يسمى بقطاع الخدمات. ويتكون **القطاع الأساسي** من المنشآت المحلية التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات والتي يتم بيعها (تصديرها) لمستهلكين خارج المجتمع أو الإقليم المحلي كصناعات التعدين والمحاجر، أما **القطاع غير الأساسي** فيقوم بإنتاج السلع والخدمات التي تستهلك بالكامل داخل المجتمع أو الإقليم المحلي كالأنشطة الخدمية مثل المطاعم.

ويستند التحليل الاقتصادي لهذه النظرية على فرضية أن الصناعات الأساسية (القطاع الأساسي) هي التي تشكل القاعدة الاقتصادية للمجتمع المحلي (المحرك الاقتصادي للمجتمع)، وأن جميع الصناعات الأخرى تزدهر من خلال خدمة هذا القطاع، إذ أنه من خلال تصدير أو بيع السلع والخدمات خارج الأسواق المحلية وما ينتج عنه من

ضخ لأموال جديدة داخل المجتمع المحلي وزيادة التوظيف، فإن القطاع الأساسي يعتبر مساهماً هاماً ودافعاً للنمو الاقتصادي المحلي وتقدمه، إضافة إلى أن أي تغيير على تكوين أو أداء القطاع الأساسي سيؤثر على القطاع غير الأساسي وعلى الاتجاه العام للإقتصاد المحلي. هذا وقد أظهرت معظم دراسات التنمية الاقتصادية أن الإقتصاد المحلي لأي مجتمع يكون أقوى عندما تتطور تلك القطاعات الاقتصادية الأساسية.

■ منهجية التحليل

تقوم هذه الدراسة بتحليل الوضع الإقتصادي لكل محافظة من محافظات المملكة من خلال تحليل القاعدة الاقتصادية في كل محافظة والتعرف على الوضع الحالي للعمالة في مختلف القطاعات الاقتصادية، وتحديد القطاعات الاقتصادية المحركة للنمو الإقتصادي فيها، ومقارنة الإقتصاديات المحلية للمحافظات. ولخدمة هدف الدراسة، تم استخدام البيانات المتعلقة بأعداد العاملين في مختلف الأنشطة الاقتصادية في جميع المحافظات لعام 2008 والصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة ووزارة العمل والمركز الوطني لتنمية الموارد البشرية/مشروع المنار. وقد تم تحليل هذه البيانات من خلال استخدام بعض أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية وهي:

1. معامل التركيز (Location Quotient).
2. مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base Multiplier).

أولاً: معامل التركيز (Location Quotient):

تعتبر طريقة معامل التركيز من أكثر الطرق شيوعاً لتقدير القاعدة الاقتصادية في أي مجتمع محلي، والذي يتم من خلالها تحديد ما هي الصناعات الأساسية أو القطاعات المصدرة التي تتركز في المجتمع المحلي، حيث يتم قياس التركيز النسبي لصناعة معينة في مجتمع ما مقارنة مع منطقة أكبر كالدولة كلها أو الولاية أو الإقليم. ويعرف معامل التركيز بأنه نسبة حصة صناعة ما من العمالة المحلية في مجتمع محلي مقسوماً على نصيبها من العمالة في الدولة ككل أو الولاية أو الإقليم:

$$LQ = (e_i / \sum e) / (E_i / \sum E)$$

حيث أن:

e_i : عدد العمالة المحلية في صناعة i

$\sum e$: إجمالي العمالة في المجتمع المحلي

E_i : عدد العاملين في الدولة في صناعة i

$\sum E$: إجمالي العاملين في الدولة

ويتخذ قياس هذا المعامل قيمة أكبر أو أصغر أو تساوي الواحد الصحيح:

1. إذا كانت قيمة معامل التركيز < 1 : فإن الصناعة أو القطاع الإقتصادي في المجتمع المحلي هو أساسي (Basic)، أي أنه يتم إنتاج السلع والخدمات بشكل يزيد عن حاجة استهلاك المجتمع المحلي ويتم تصدير الفائض إلى المجتمعات الأخرى داخل الدولة أو خارجها، وبمعنى آخر أن العمالة المحلية في هذه الصناعات هي أكبر من المتوقع بحيث أنها تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي يتم استهلاكها داخل المجتمع المحلي وأن الأعداد الفائضة من العمالة في هذه الصناعة هي التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات التي يتم تصديرها إلى الخارج.
2. إذا كانت قيمة المعامل > 1 : فإن الصناعة أو القطاع الإقتصادي في المجتمع المحلي هو غير أساسي (Non-Basic)، أي أنه يتم إنتاج سلع وخدمات لا تلبي الإستهلاك المحلي ويتم استيراد الفرق من المجتمعات الأخرى، أي أن عدد العاملين في هذه الصناعة غير كافية على تلبية حاجات المجتمع المحلي الإستهلاكية.
3. إذا كانت قيمة المعامل $= 1$: فإن الإنتاج المحلي من السلع والخدمات يلبي الطلب المحلي على الإستهلاك، أي أن عدد العاملين في هذه الصناعة تلبي فقط حاجة المجتمع المحلي.

ثانياً: مضاعف القاعدة الإقتصادية (Base Multiplier):

يقوم المضاعف باحتساب عدد الوظائف أو فرص العمل في القطاع غير الأساسي (Non-Basic Sector) التي تستحدث/تفقد مقابل فرصة عمل واحدة تستحدث/تفقد في القطاع الأساسي (Basic Sector). ويتم احتساب المضاعف من خلال المعادلة التالية:

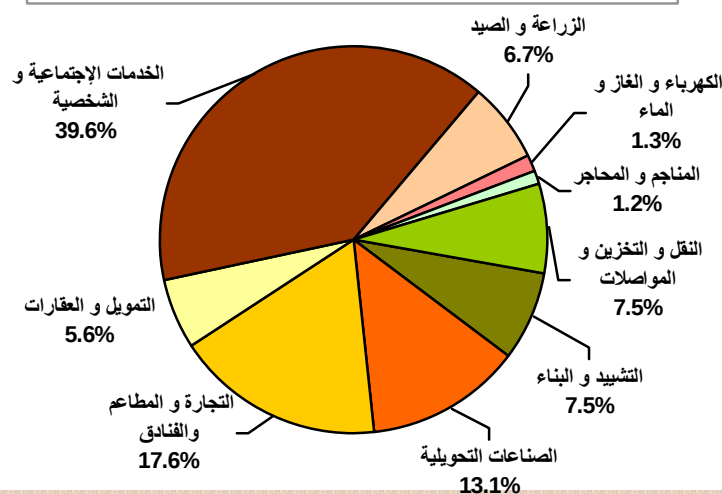
$$\text{مضاعف القاعدة الإقتصادية (Base Multiplier)} = \frac{\text{إجمالي عدد العمالة في المجتمع المحلي}}{\text{عدد العمالة الأساسية (Basic Employment) في المجتمع المحلي}}$$

■ نتائج التحليل

أولاً: توزيع العاملين في محافظات المملكة

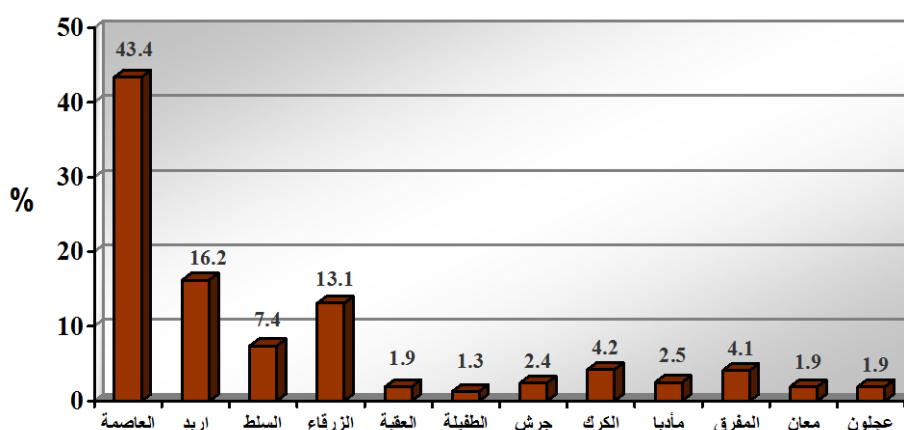
تشير البيانات الإحصائية إلى أن عدد العاملين في المملكة أردنيين وغير أردنيين قد بلغ (1,476,021) عاملاً في عام 2008. وتعتبر أنشطة "الخدمات الإجتماعية والشخصية" المشغل الأكبر للعمالة في سوق العمل الأردني، حيث بلغت نسبة العاملين في هذا النشاط ما نسبته (39.6%) من إجمالي العاملين في مختلف الأنشطة الإقتصادية، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" ونسبة (17.6%)، أما الأنشطة الأقل جذباً للعاملين فكانت في نشاط "الكهرباء والغاز والماء" حيث بلغت نسبة العاملين فيها (1.3%) ونشاط "المناجم والمحاجر" ونسبة (1.2%)، وذلك نظراً لاعتماد هذه الأنشطة على التكنولوجيا بشكل أكبر من اعتمادها على الأيدي العاملة. ويبين الشكل التالي التوزيع النسبي للعاملين في المملكة حسب الأنشطة الإقتصادية.

شكل رقم (1) التوزيع النسبي للعاملين في المملكة حسب النشاط الاقتصادي لعام 2008



أما بالنسبة لتوزيع العمالة حسب المحافظات، فتشير البيانات إلى أن العاصمة عمان هي الأكثر جذباً للعمالة حيث بلغت نسبة العاملين فيها (43.4%) من إجمالي العاملين في المملكة لعام 2008، يليها العاملين في محافظة إربد ونسبة (16.2%)، ومن ثم العاملين في محافظة الزرقاء ونسبة (13.1%). أما محافظات الجنوب، فتعتبر من المحافظات الأقل جذباً للعمالة حيث بلغت نسبة العاملين فيها بالمتوسط (2.3%) من إجمالي العاملين، كانت أعلى نسبة في محافظة الكرك (4.2%) وأدناها في محافظة الطفيلة ونسبة (1.3%). ويبين الشكل التالي التوزيع النسبي للعاملين في المملكة حسب المحافظات.

شكل رقم (2) التوزيع النسبي للعاملين في المملكة حسب المحافظات لعام 2008



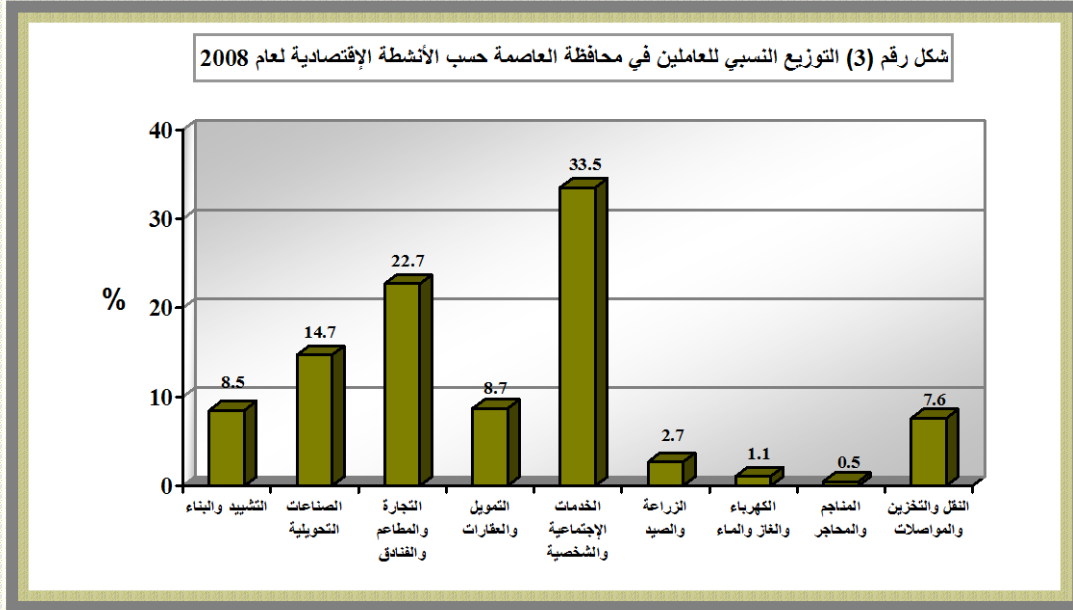
ثانياً: تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية (معامل التركيز، مضاعف القاعدة الاقتصادية) على محافظات المملكة:

1. محافظة العاصمة



1. محافظة العاصمة

بلغ عدد العاملين في محافظة العاصمة حوالي (640) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (43.4%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (33.5%) من إجمالي العاملين في العاصمة يعملون في أنشطة " الخدمات الإجتماعية والشخصية"، وحوالي (22.7%) يعملون في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق"، يليه العاملين في أنشطة "الصناعات التحويلية" ونسبة (14.7%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (1.1%) وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (0.5%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة العاصمة من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك خمسة أنشطة اقتصادية (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، والنقل والتخزين والمواصلات) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة العاصمة تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، الكهرباء والغاز والماء، والمناجم والمحاجر) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة العاصمة لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

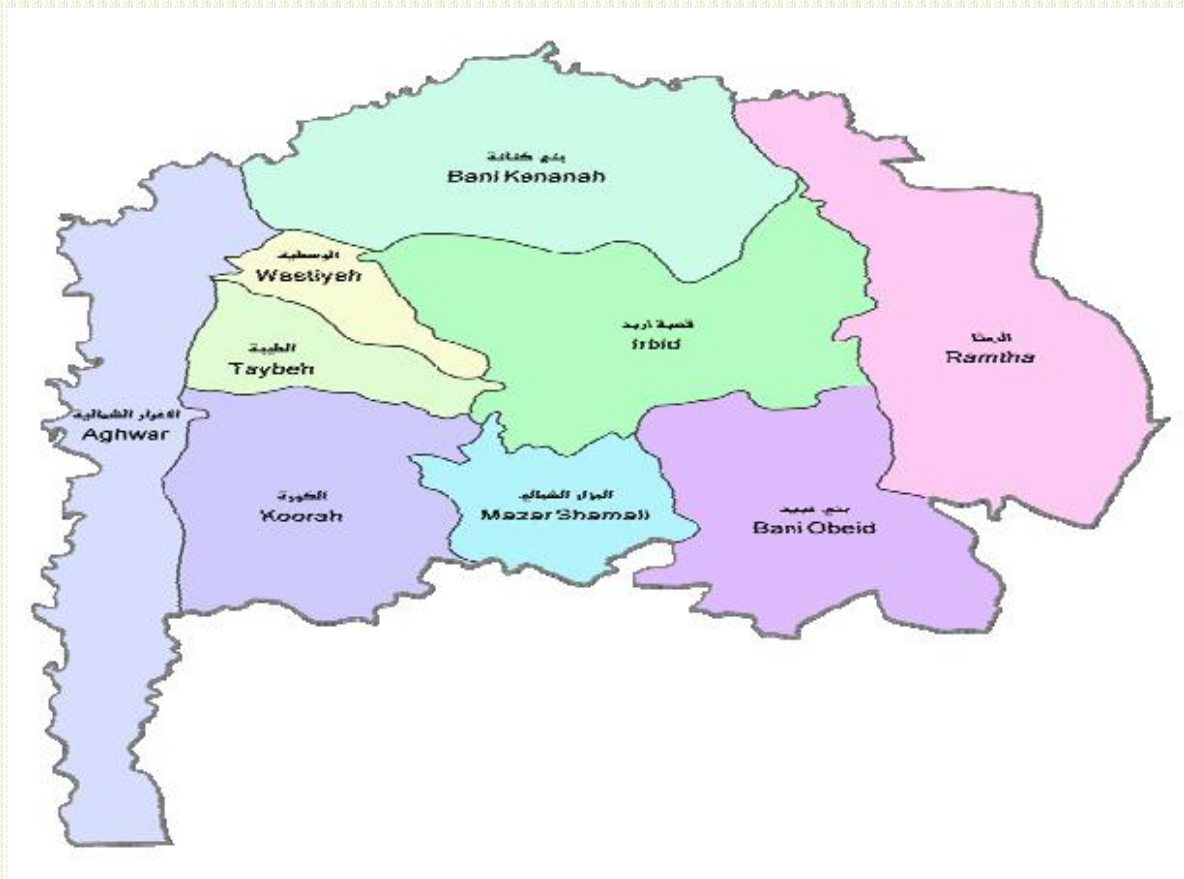
■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (399) ألف عامل وبما نسبته (62.2%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (70) ألف عامل وبما نسبته (11%) من إجمالي العاملين في العاصمة، وبما نسبته (17.6%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في العاصمة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الإقتصادية في العاصمة (9.1)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (8.1) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الإقتصادية فإن "النقل والتخزين والمواصلات" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في العاصمة، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (61.8) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (1) مؤشرات التركيز في محافظة العاصمة

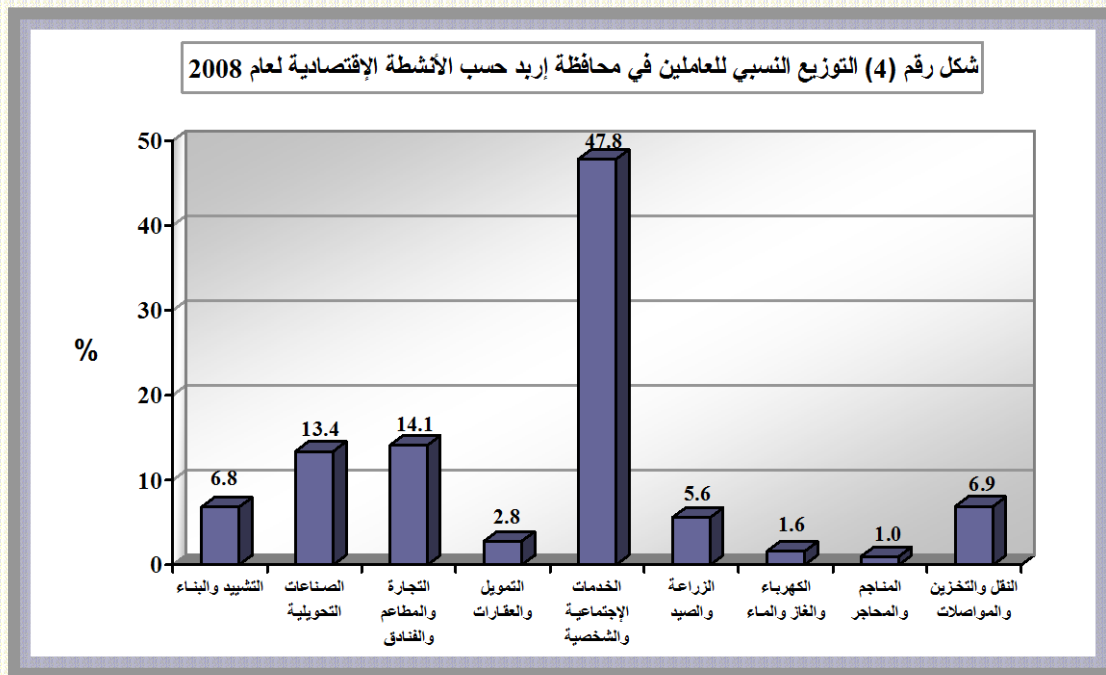
النشاط الإقتصادي	عدد العاملين في محافظة العاصمة	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الإقتصادية (Multiplier)
التشييد والبناء	54,499	110,207	1.140	Y	6,681	47,818	8.2
الصناعات التحويلية	94,400	193,769	1.123	Y	10,326	84,074	9.1
التجارة والمطاعم والفنادق	145,418	259,996	1.289	Y	32,609	112,809	4.5
التمويل والعقارات	55,587	82,398	1.555	Y	19,835	35,752	2.8
الخدمات الإجتماعية والشخصية	214,391	585,120	0.844	N	—	214,391	—
الزراعة والصيد	17,360	98,390	0.407	N	—	17,360	—
الكهرباء والغاز والماء	6,791	18,726	0.836	N	—	6,791	—
المناجم والمحاجر	3,371	17,163	0.453	N	—	3,371	—
النقل والتخزين والمواصلات	48,611	110,252	1.016	Y	774	47,837	62.8
المجموع الكلي	640,428	1,476,021	—	—	70,226	570,202	9.1

2. محافظة إربد



2. محافظة إربد

بلغ عدد العاملين في محافظة إربد حوالي (239) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (16.2%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (47.8%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة " الخدمات الإجتماعية والشخصية"، وحوالي (14.1%) يعملون في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق"، يليه العاملين في أنشطة "الصناعات التحويلية" ونسبة (13.4%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (1.6%) وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (1.0%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة إربد من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك ثلاثة أنشطة اقتصادية (الصناعات التحويلية، الخدمات الاجتماعية والشخصية، والكهرباء والغاز والماء) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة إربد تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، التمويل والعقارات، النقل والتخزين والمواصلات، التجارة والمطاعم والفنادق، الزراعة والصيد، والمناجم والمحاجر) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة إربد لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (150) ألف عامل وبما نسبته (62.8%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (21)

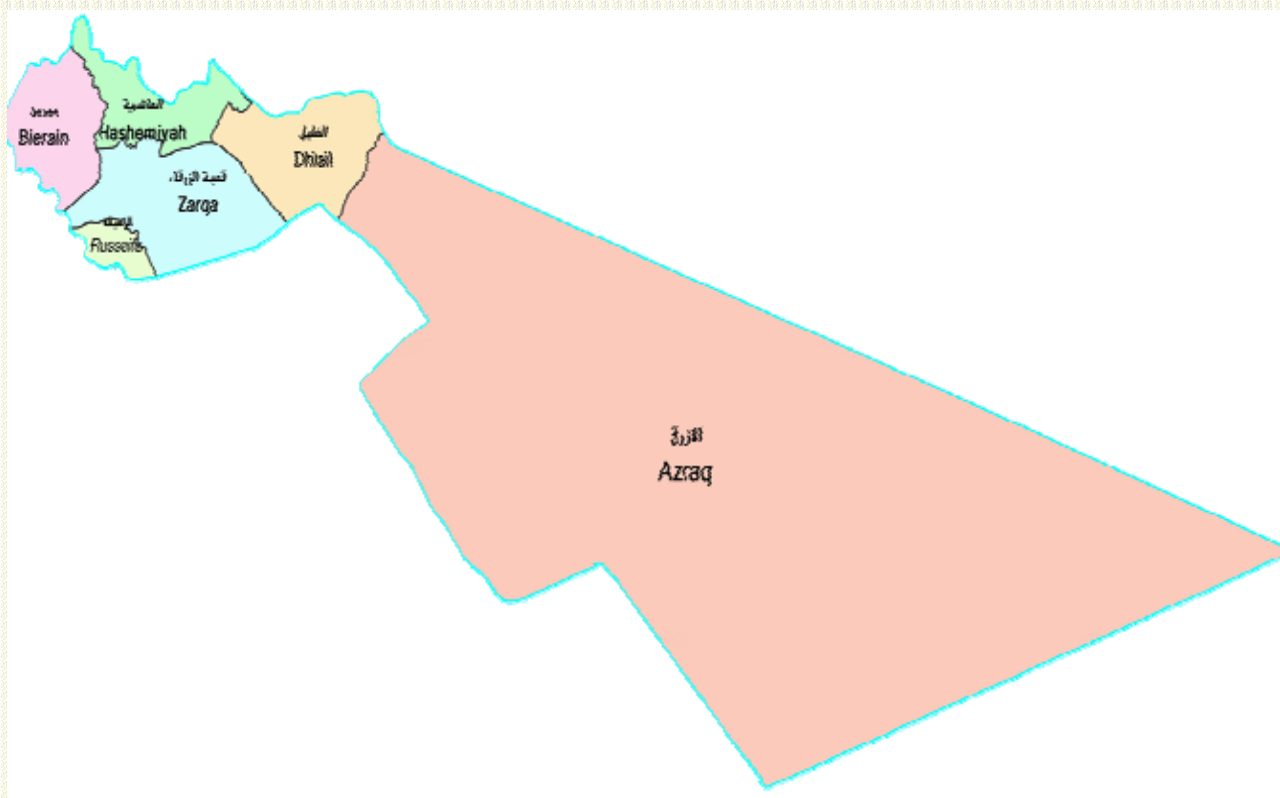
ألف عامل وبما نسبته (8.7%) من إجمالي العاملين في محافظة إربد، وبما نسبته (13.9%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة إربد (11.4)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (10.4) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "الصناعات التحويلية" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة إربد، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (41.2) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (2) مؤشرات التركيز في محافظة إربد

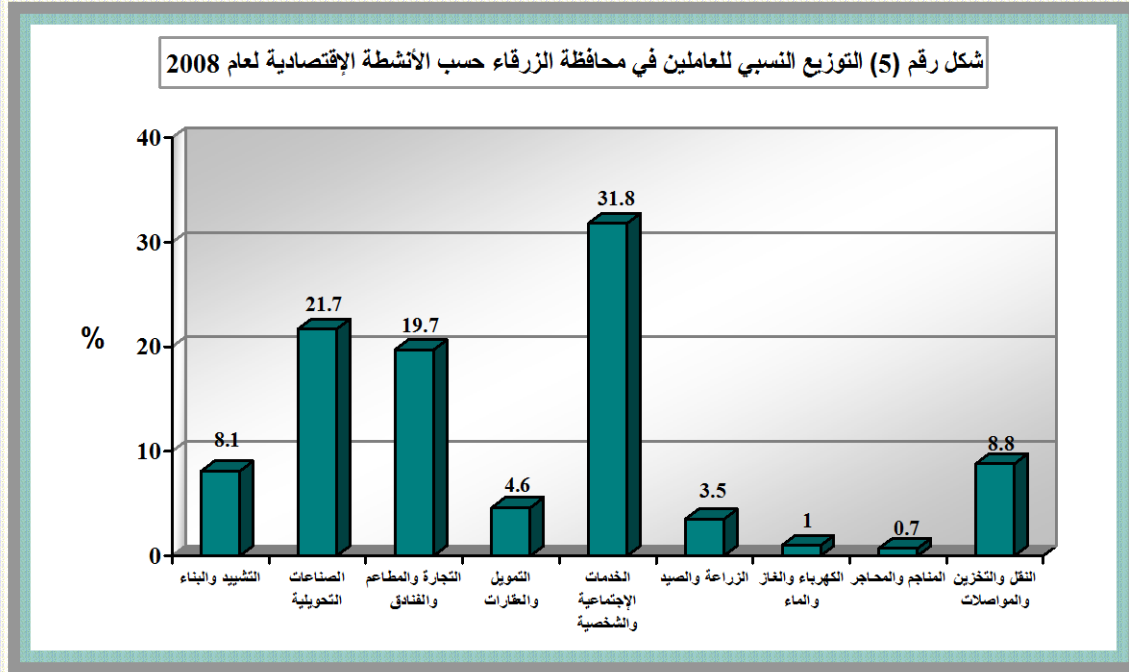
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة إربد	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier
التشييد والبناء	16,308	110,207	0.914	N	—	16,308	—
الصناعات التحويلية	32,115	193,769	1.024	Y	760	31,355	42.2
التجارة والمطاعم والفنادق	33,680	259,996	0.801	N	—	33,680	—
التمويل والعقارات	6,699	82,398	0.502	N	—	6,699	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	114,120	585,120	1.205	Y	19,439	94,681	5.9
الزراعة والصيد	13,408	98,390	0.842	N	—	13,408	—
الكهرباء والغاز والماء	3,718	18,726	1.227	Y	688	3,030	5.4
المناجم والمحاجر	2,348	17,163	0.845	N	—	2,348	—
النقل والتخزين والمواصلات	16,446	110,252	0.922	N	—	16,446	—
المجموع الكلي	238,842	1,476,021	—	—	20,887	217,955	11.4

3. محافظة الزرقاء



3. محافظة الزرقاء

بلغ عدد العاملين في محافظة الزرقاء حوالي (193) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (13.1%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (31.8%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة " الخدمات الإجتماعية والشخصية"، وحوالي (21.7%) يعملون في أنشطة "الصناعات التحويلية"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" ونسبة (19.7%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (1.0%) وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (0.7%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة الزرقاء من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك أربعة أنشطة اقتصادية (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، والنقل والتخزين والمواصلات) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة الزرقاء تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التمويل والعقارات، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، الكهرباء والغاز والماء، والمناجم والمحاجر) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة الزرقاء لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (113) ألف عامل وبما نسبته (58.4%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (25)

ألف عامل وبما نسبته (12.7%) من إجمالي العاملين في محافظة الزرقاء، وبما نسبته (21.7%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الإقتصادية في محافظة الزرقاء (7.9)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (6.9) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الإقتصادية فإن "التشييد والبناء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة الزرقاء، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (10.9) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (3) مؤشرات التركيز في محافظة الزرقاء

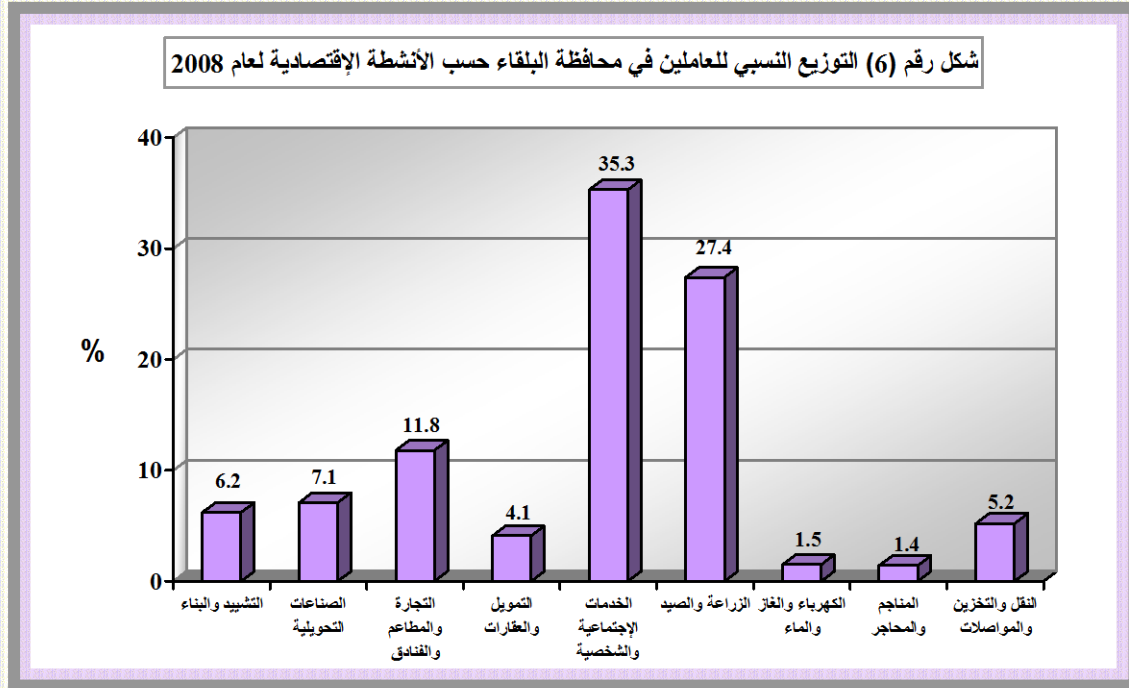
النشاط الإقتصادي	عدد العاملين في محافظة الزرقاء	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) Employment (	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) Employment	مضاعف القاعدة الإقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	15,743	110,207	1.092	Y	1,320	14,423	11.9
الصناعات التحويلية	41,982	193,769	1.656	Y	16,623	25,359	2.5
التجارة والمطاعم والفنادق	38,052	259,996	1.118	Y	4,026	34,026	9.5
التمويل والعقارات	8,828	82,398	0.819	N	—	8,828	—
الخدمات الإجتماعية والشخصية	61,409	585,120	0.802	N	—	61,409	—
الزراعة والصيد	6,760	98,390	0.525	N	—	6,760	—
الكهرباء والغاز والماء	2,024	18,726	0.826	N	—	2,024	—
المناجم والمحاجر	1,402	17,163	0.624	N	—	1,402	—
النقل والتخزين والمواصلات	16,971	110,252	1.176	Y	2,542	14,429	6.7
المجموع الكلي	193,171	1,476,021	—	—	24,510	168,661	7.9

4. محافظة البلقاء



4. محافظة البلقاء

بلغ عدد العاملين في محافظة الزرقاء حوالي (109) آلاف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (7.4%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (35.3%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (27.4%) يعملون في أنشطة "الزراعة والصيد"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" ونسبة (11.8%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (1.5%) وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (1.4%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة البلقاء من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك ثلاثة أنشطة اقتصادية (الزراعة والصيد، الكهرباء والغاز والماء، المناجم والمحاجر) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة البلقاء تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، الخدمات الاجتماعية والشخصية، والنقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة البلقاء لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (33) ألف عامل وبما نسبته (30.3%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (23)

ألف عامل وبما نسبته (21.2%) من إجمالي العاملين في محافظة البلقاء، وبما نسبته (70.0%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة البلقاء (4.7)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (3.7) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "المناجم والمحاجر" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة البلقاء، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (6.1) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (4) مؤشرات التركيز في محافظة البلقاء

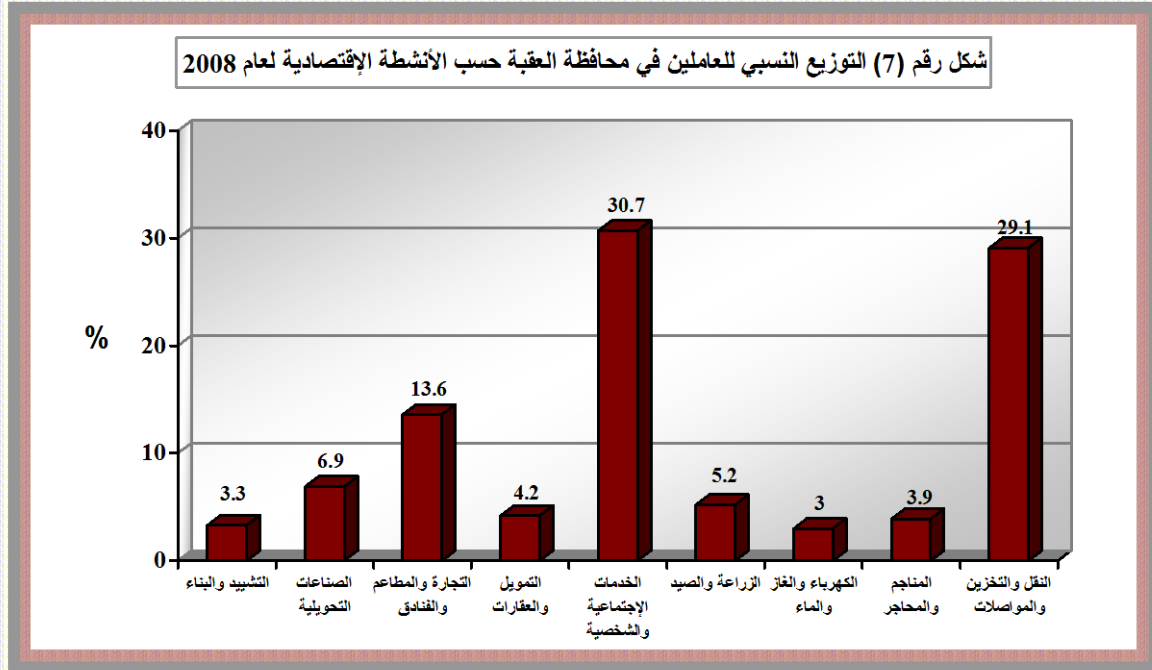
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة البلقاء	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	6,710	110,207	0.828	N	—	6,710	—
الصناعات التحويلية	7,707	193,769	0.541	N	—	7,707	—
التجارة والمطاعم والفنادق	12,860	259,996	0.673	N	—	12,860	—
التمويل والعقارات	4,473	82,398	0.738	N	—	4,473	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	38,274	585,120	0.889	N	—	38,274	—
الزراعة والصيد	29,789	98,390	4.117	Y	22,553	7,236	1.3
الكهرباء والغاز والماء	1,665	18,726	1.209	Y	288	1,377	5.8
المناجم والمحاجر	1,468	17,163	1.163	Y	206	1,262	7.1
النقل والتخزين والمواصلات	5,608	110,252	0.692	N	—	5,608	—
المجموع الكلي	108,554	1,476,021	—	—	23,046	85,508	4.7

5. محافظة العقبة



5. محافظة العقبة

بلغ عدد العاملين في محافظة العقبة حوالي (27) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (1.9%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (30.7%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (29.1%) يعملون في أنشطة "النقل والتخزين والمواصلات"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" وبنسبة (13.6%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "التشييد والبناء" (3.3%)، وفي أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (3.0%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة العقبة من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك ثلاثة أنشطة اقتصادية (الكهرباء والغاز والماء، المناجم والمحاجر، والنقل والتخزين والمواصلات) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة العقبة تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، الخدمات الاجتماعية والشخصية، والزراعة والصيد) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة العقبة لا تستطيع تلبية احتياجاتها الإستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (10) آلاف عامل وبما نسبته (36.0%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (7)

آلاف عامل وبما نسبته (26.1%) من إجمالي العاملين في محافظة العقبة، وبما نسبته (72.5%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة العقبة (3.8)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (2.8) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "الكهرباء والغاز والماء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة العقبة، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (0.7) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (5) مؤشرات التركيز في محافظة العقبة

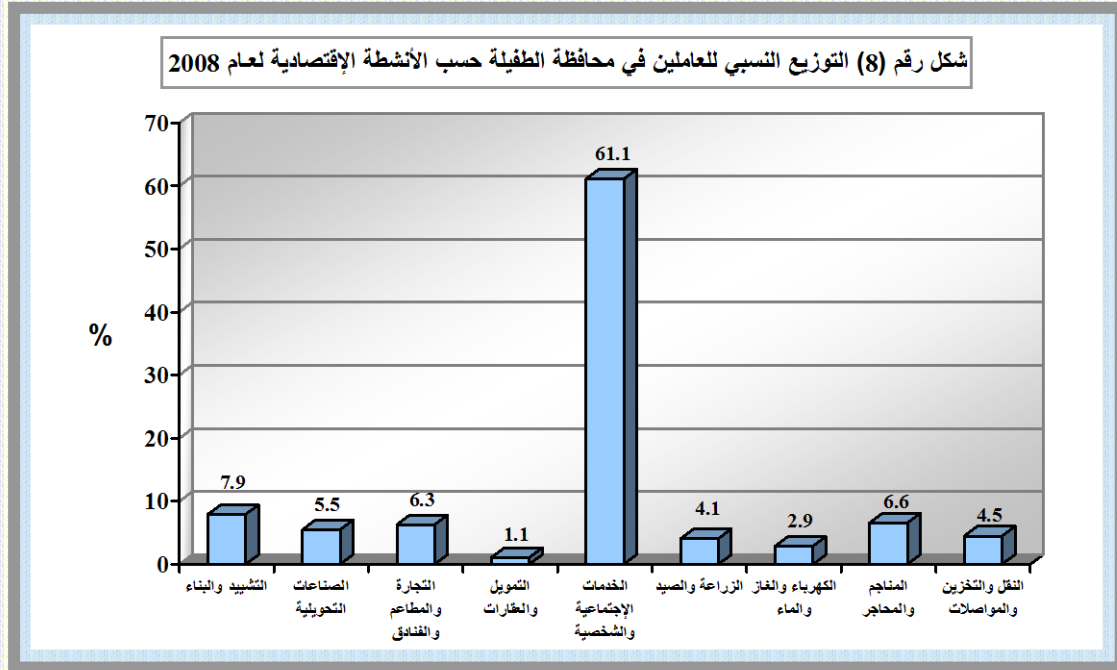
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة العقبة	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	919	110,207	0.448	N	—	919	—
الصناعات التحويلية	1,908	193,769	0.529	N	—	1,908	—
التجارة والمطاعم والفنادق	3,746	259,996	0.773	N	—	3,746	—
التمويل والعقارات	1,161	82,398	0.756	N	—	1,161	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	8,454	585,120	0.776	N	—	8,454	—
الزراعة والصيد	1,421	98,390	0.775	N	—	1,421	—
الكهرباء والغاز والماء	817	18,726	2.342	Y	468	349	1.7
المناجم والمحاجر	1,081	17,163	3.381	Y	761	320	1.4
النقل والتخزين والمواصلات	7,988	110,252	3.889	Y	5,934	2,054	1.3
المجموع الكلي	27,495	1,476,021	—	—	7,164	20,331	3.8

6. محافظة الطفيلة



6. محافظة الطفيلة

بلغ عدد العاملين في محافظة الطفيلة حوالي (18) آلاف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (1.3%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (61.1%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الإجتماعية والشخصية"، وحوالي (7.9%) يعملون في أنشطة "التشييد والبناء"، يليه العاملين في أنشطة "المناجم والمحاجر" ونسبة (6.6%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (2.9%)، وفي أنشطة "التمويل والعقارات" (1.1%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة الطفيلة من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك أربعة أنشطة اقتصادية (التشييد والبناء، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الكهرباء والغاز والماء، المناجم والمحاجر) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة الطفيلة تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، والزراعة والصيد، النقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة الطفيلة لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (15) ألف عامل وبما نسبته (78.5%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (5)

آلاف عامل وبما نسبته (29.0%) من إجمالي العاملين في محافظة الطفيلة، وبما نسبته (36.9%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة الطفيلة (3.5)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (2.5) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "التشييد والبناء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة الطفيلة، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (15.7) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (6) مؤشرات التركيز في محافظة الطفيلة

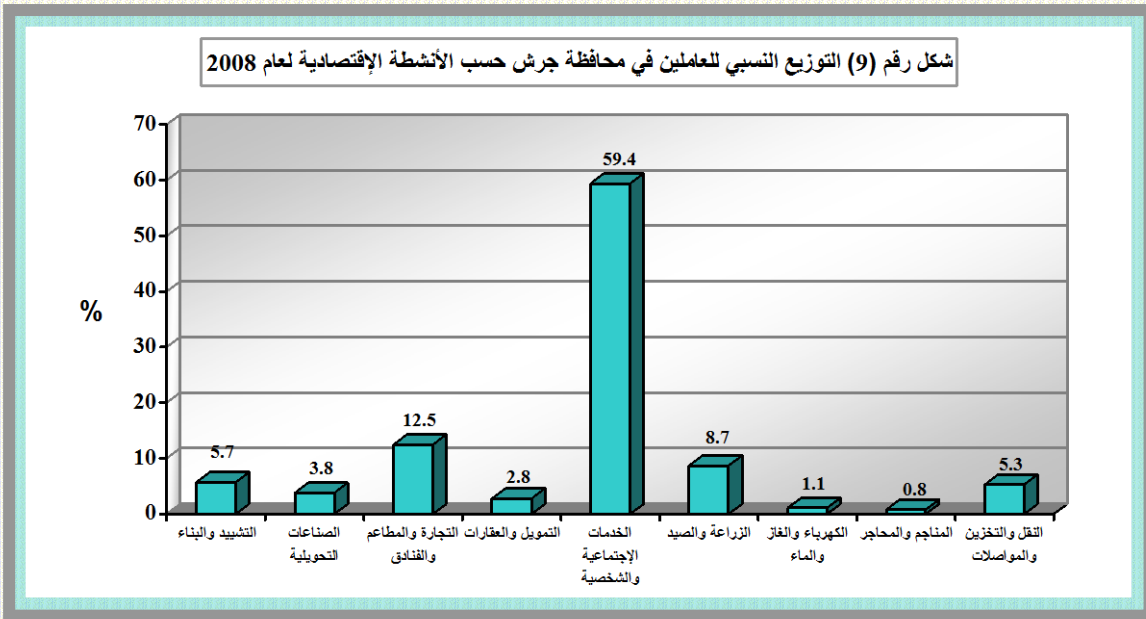
مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	معامل التركيز (L.Q.)	عدد العاملين في المملكة	عدد العاملين في محافظة الطفيلة	النشاط الاقتصادي
16.7	1,380	88	Y	1.064	110,207	1,468	التشييد والبناء
—	1,014	—	N	0.418	193,769	1,014	الصناعات التحويلية
—	1,157	—	N	0.355	259,996	1,157	التجارة والمطاعم والفنادق
—	206	—	N	0.200	82,398	206	التمويل والعقارات
2.8	7,328	3,962	Y	1.541	585,120	11,290	الخدمات الاجتماعية والشخصية
—	764	—	N	0.620	98,390	764	الزراعة والصيد
1.8	235	304	Y	2.298	18,726	539	الكهرباء والغاز والماء
1.2	215	1,002	Y	5.662	17,163	1,217	المناجم والمحاجر
—	830	—	N	0.601	110,252	830	النقل والتخزين والمواصلات
3.5	13,128	5,357	—	—	1,476,021	18,485	المجموع الكلي

7. محافظة جرش



7. محافظة جرش

بلغ عدد العاملين في محافظة جرش حوالي (35) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (2.4%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (59.4%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (12.5%) يعملون في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق"، يليه العاملين في أنشطة "الزراعة والصيد" بنسبة (8.7%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" (1.1%)، وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (0.8%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة جرش من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك نشاطين اقتصاديين فقط (الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد) قد تجاوز معامل التركيز فيهما عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة جرش تصدر منتجاتها من هذين النشاطين الإقتصاديين الأساسيين (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، الكهرباء والغاز والماء، المناجم والمحاجر، والنقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة جرش لا تستطيع تلبية احتياجاتها الإستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (24) ألف عامل وبما نسبته (68.1%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (8)

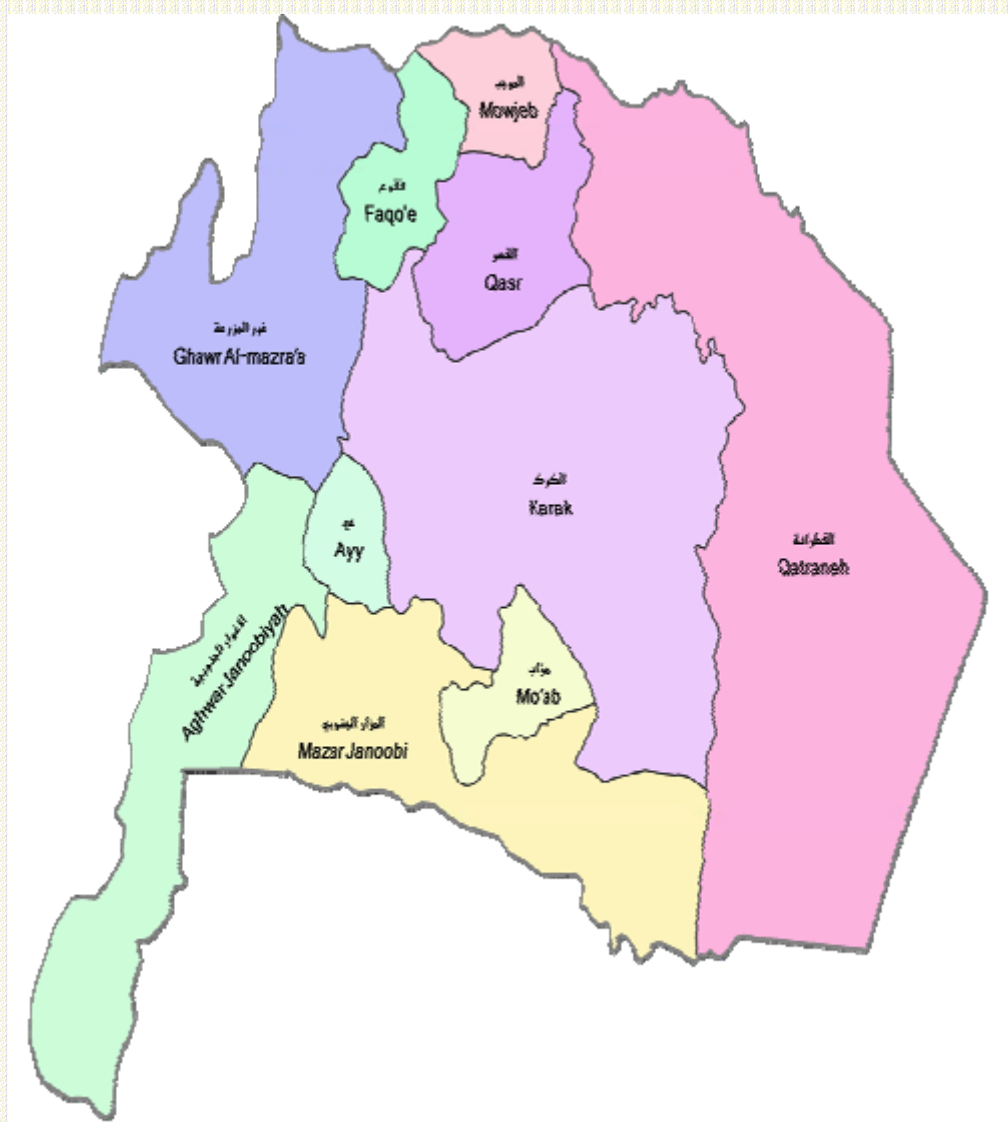
آلاف عامل وبما نسبته (21.8%) من إجمالي العاملين في محافظة جرش، وبما نسبته (32.0%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة جرش (4.6)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (3.6) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "الزراعة والصيد" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة جرش، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (3.2) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (7) مؤشرات التركيز في محافظة جرش

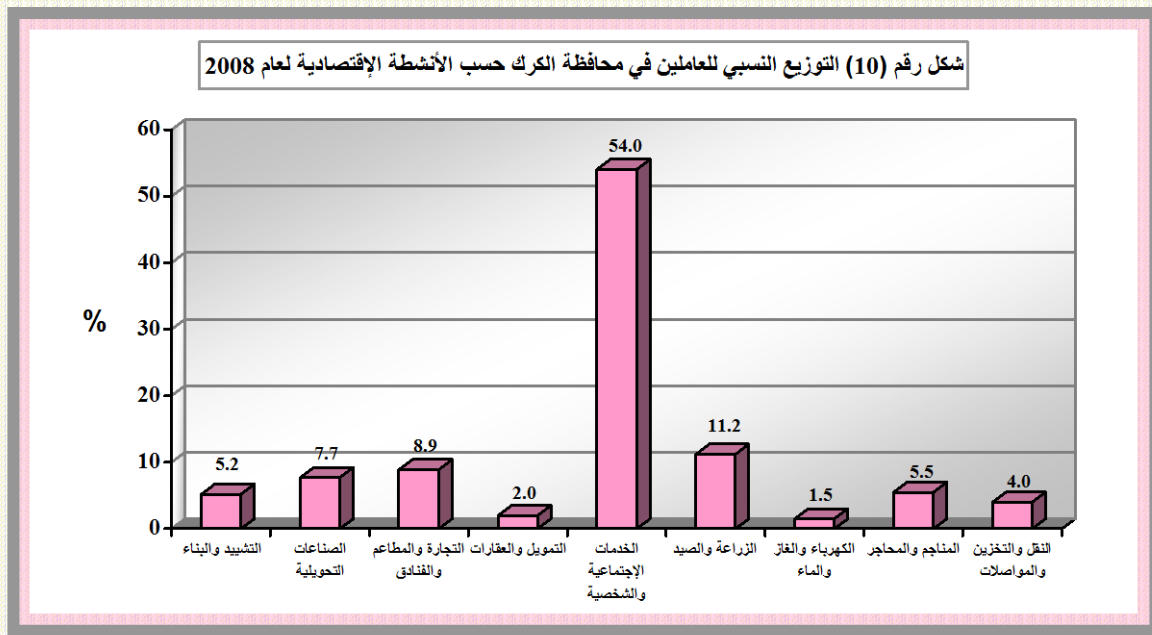
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة جرش	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	1,969	110,207	0.759	N	—	1,969	—
الصناعات التحويلية	1,315	193,769	0.288	N	—	1,315	—
التجارة والمطاعم والفنادق	4,351	259,996	0.711	N	—	4,351	—
التمويل والعقارات	990	82,398	0.510	N	—	990	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	20,627	585,120	1.497	Y	6,850	13,777	3.0
الزراعة والصيد	3,030	98,390	1.308	Y	713	2,317	4.2
الكهرباء والغاز والماء	372	18,726	0.844	N	—	372	—
المناجم والمحاجر	270	17,163	0.668	N	—	270	—
النقل والتخزين والمواصلات	1,830	110,252	0.705	N	—	1,830	—
المجموع الكلي	34,754	1,476,021	—	—	7,563	27,191	4.6

8. محافظة الكرك



8. محافظة الكرك

بلغ عدد العاملين في محافظة الكرك حوالي (61) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (4.2%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (54.0%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (11.2%) يعملون في أنشطة "الزراعة والصيد"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" ونسبة (8.9%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "التمويل والعقارات" (2.0%)، وفي أنشطة "الكهرباء والماء والغاز" (1.5%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة الكرك من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك أربعة أنشطة اقتصادية (الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، الكهرباء والغاز والماء، والمناجم والمحاجر) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة الكرك تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، والنقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة الكرك لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (44) ألف عامل وبما نسبته (72.3%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (14)

ألف عامل وبما نسبته (23.6%) من إجمالي العاملين في محافظة الكرك، وبما نسبته (32.6%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الإقتصادية في محافظة الكرك (4.2)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (3.2) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الإقتصادية فإن "الكهرباء والغاز والماء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة الكرك، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (4.6) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (8) مؤشرات التركيز في محافظة الكرك

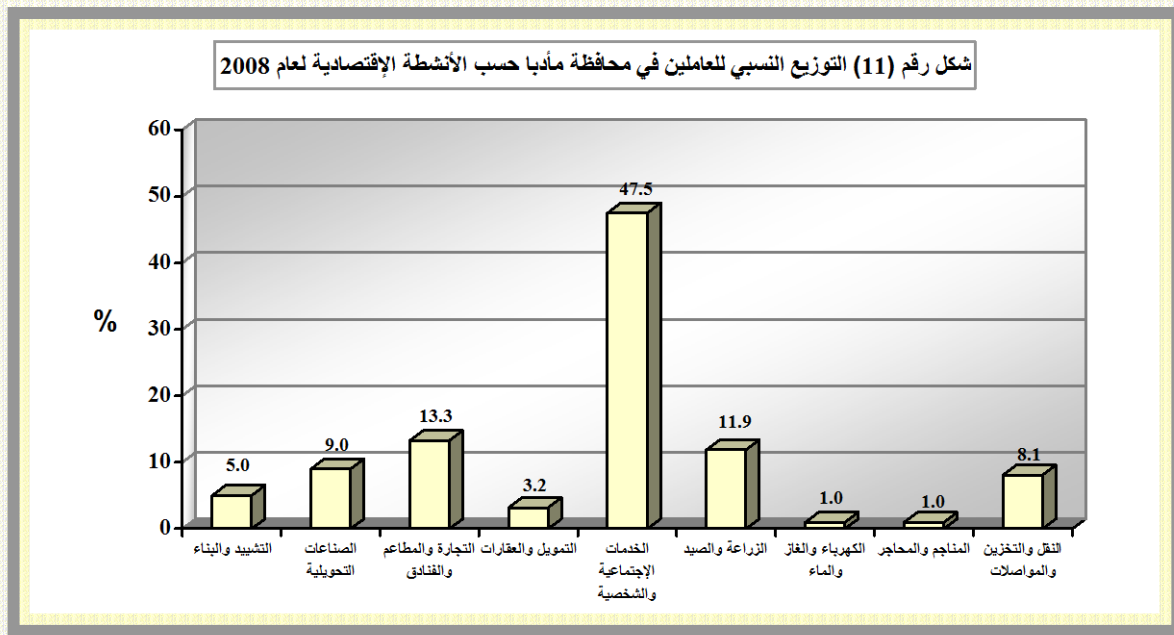
النشاط الإقتصادي	عدد العاملين في محافظة الكرك	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الإقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	3,185	110,207	0.695	N	—	3,185	—
الصناعات التحويلية	4,722	193,769	0.586	N	—	4,722	—
التجارة والمطاعم والفنادق	5,452	259,996	0.505	N	—	5,452	—
التمويل والعقارات	1,203	82,398	0.351	N	—	1,203	—
الخدمات الإجتماعية والشخصية	33,158	585,120	1.363	Y	8,839	24,319	3.8
الزراعة والصيد	6,860	98,390	1.678	Y	2,771	4,089	2.5
الكهرباء والغاز والماء	946	18,726	1.215	Y	168	778	5.6
المناجم والمحاجر	3,384	17,163	4.744	Y	2,671	713	1.3
النقل والتخزين والمواصلات	2,438	110,252	0.532	N	—	2,438	—
المجموع الكلي	61,348	1,476,021	—	—	14,448	46,900	4.2

9. محافظة مادبا



9. محافظة مأدبا

بلغ عدد العاملين في محافظة مأدبا حوالي (37) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (2.5%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (47.5%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (13.3%) يعملون في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق"، يليه العاملين في أنشطة "الزراعة والصيد" ونسبة (11.9%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في كل من أنشطة "الكهرباء والغاز والماء" و "المناجم والمحاجر" حيث بلغت (1.0%) لكل منهما.



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة مأدبا من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك ثلاثة أنشطة اقتصادية (الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، والنقل والتخزين والمواصلات) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة مأدبا تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، الكهرباء والغاز والماء، والمناجم والمحاجر) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة مأدبا لا تستطيع تلبية احتياجاتها الإستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (25) ألف عامل وبما نسبته (67.5%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (5)

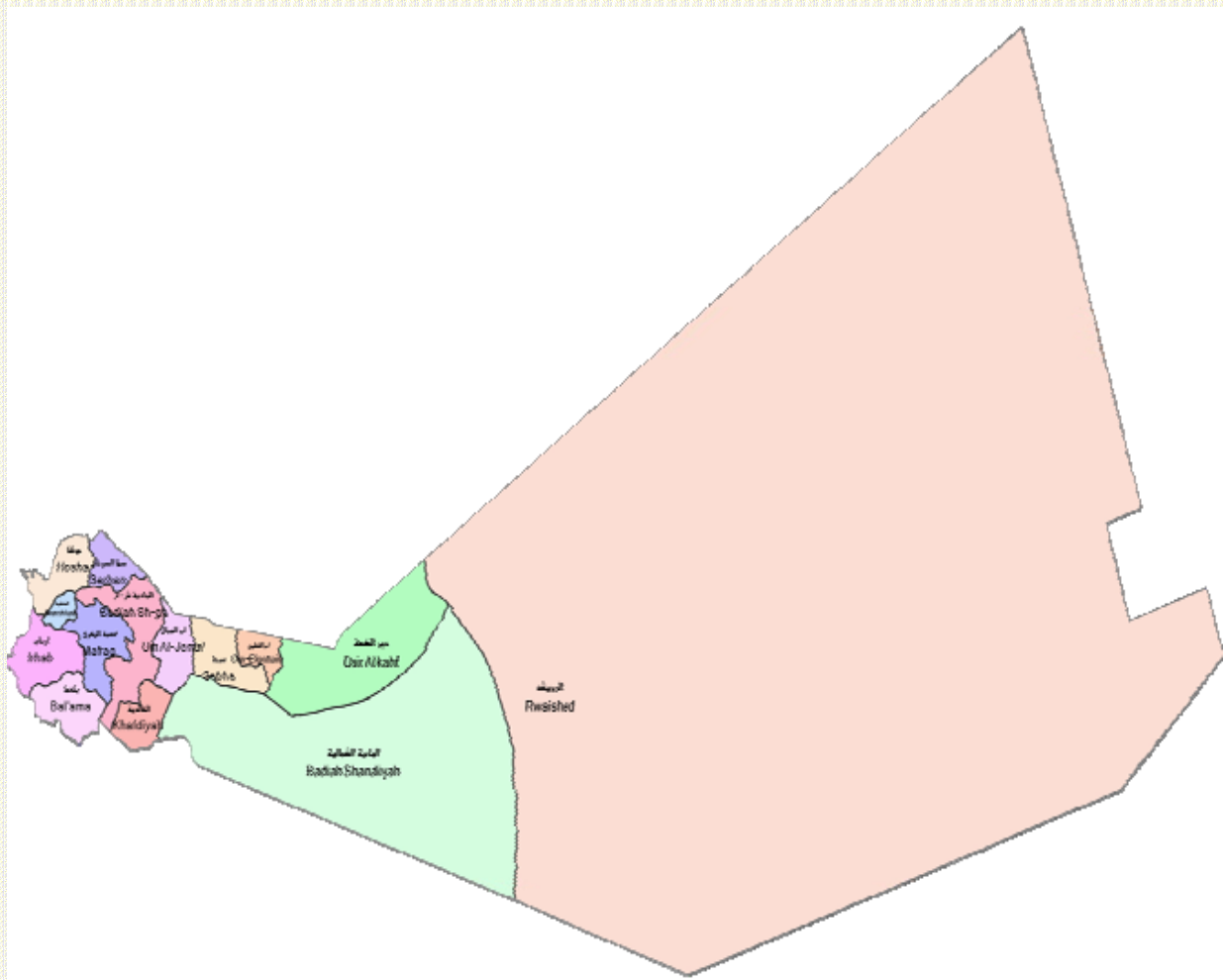
آلاف عامل وبما نسبته (13.7%) من إجمالي العاملين في محافظة مأدبا، وبما نسبته (20.3%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة مأدبا (7.3)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (6.3) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "النقل والتخزين والمواصلات" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة مأدبا، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (11.8) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (9) مؤشرات التركيز في محافظة مأدبا

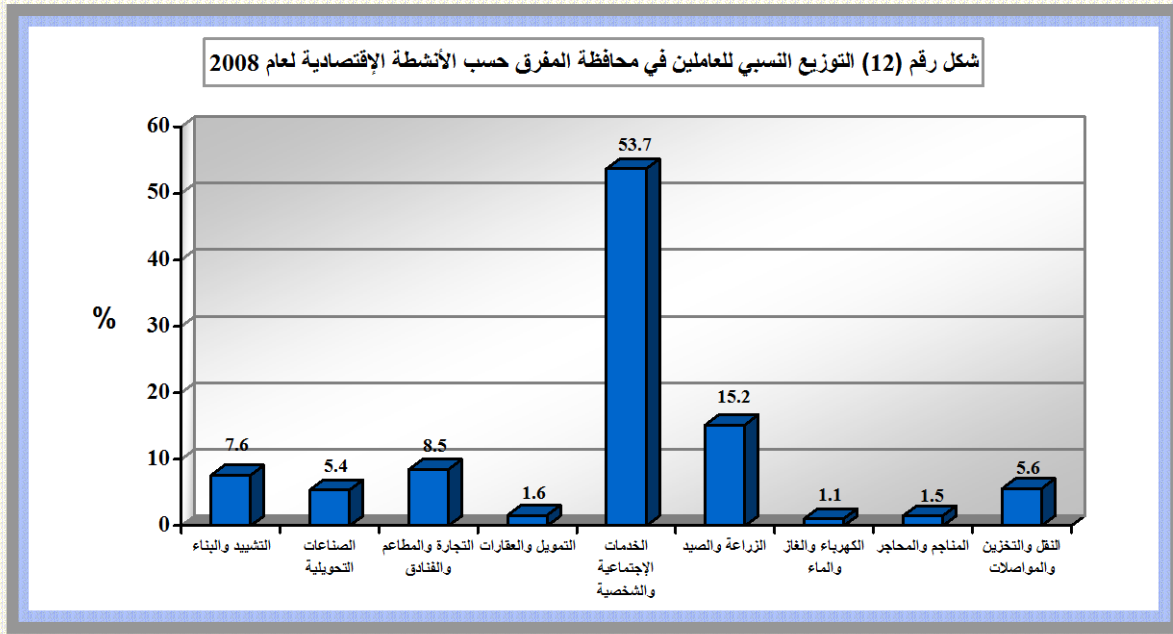
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة مأدبا	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) (Multiplier)
التشييد والبناء	1,838	110,207	0.668	N	—	1,838	—
الصناعات التحويلية	3,331	193,769	0.688	N	—	3,331	—
التجارة والمطاعم والفنادق	4,910	259,996	0.756	N	—	4,910	—
التمويل والعقارات	1,184	82,398	0.575	N	—	1,184	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	17,498	585,120	1.198	Y	2,888	14,610	6.1
الزراعة والصيد	4,390	98,390	1.787	Y	1,933	2,457	2.3
الكهرباء والغاز والماء	355	18,726	0.759	N	—	355	—
المناجم والمحاجر	364	17,163	0.849	N	—	364	—
النقل والتخزين والمواصلات	2,986	110,252	1.085	Y	233	2,753	12.8
المجموع الكلي	36,856	1,476,021	—	—	5,054	31,802	7.3

10. محافظة المفرق



10. محافظة المفرق

بلغ عدد العاملين في محافظة المفرق حوالي (60) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (4.1%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (53.7%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (15.2%) يعملون في أنشطة "الزراعة والصيد"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" وبنسبة (8.5%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "المناجم والمحاجر" (1.5%)، وفي أنشطة "الكهرباء والماء والغاز" (1.1%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة المفرق من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك أربعة أنشطة اقتصادية (التشييد والبناء، الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، والمناجم والمحاجر) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة المفرق تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، الكهرباء والغاز والماء، والنقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة المفرق لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (47) ألف عامل وبما نسبته (77.9%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (14)

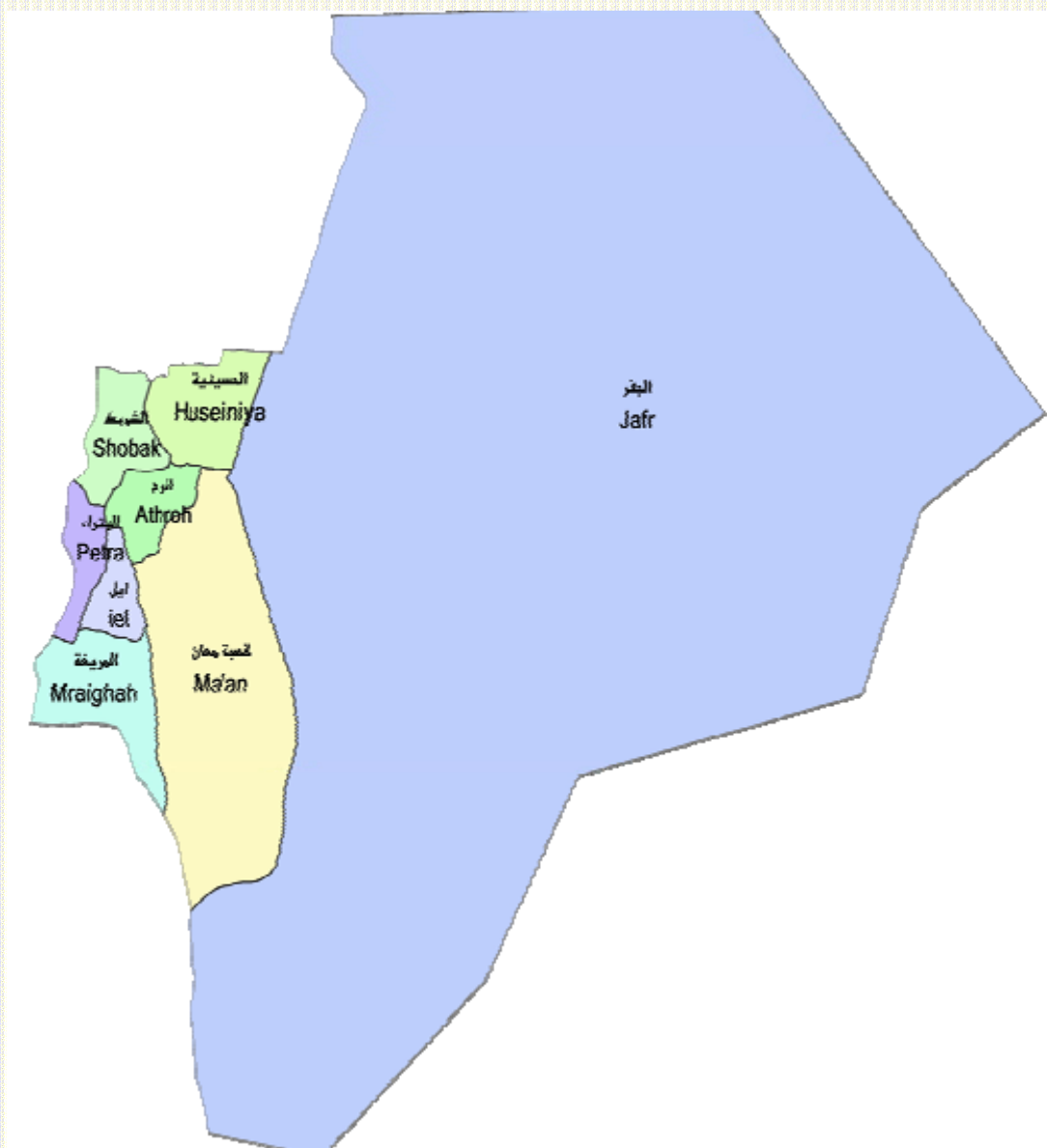
ألف عامل وبما نسبته (22.9%) من إجمالي العاملين في محافظة المفرق، وبما نسبته (29.4%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة المفرق (4.3)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (3.3) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "التشييد والبناء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة المفرق، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (89) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (10) مؤشرات التركيز في محافظة المفرق

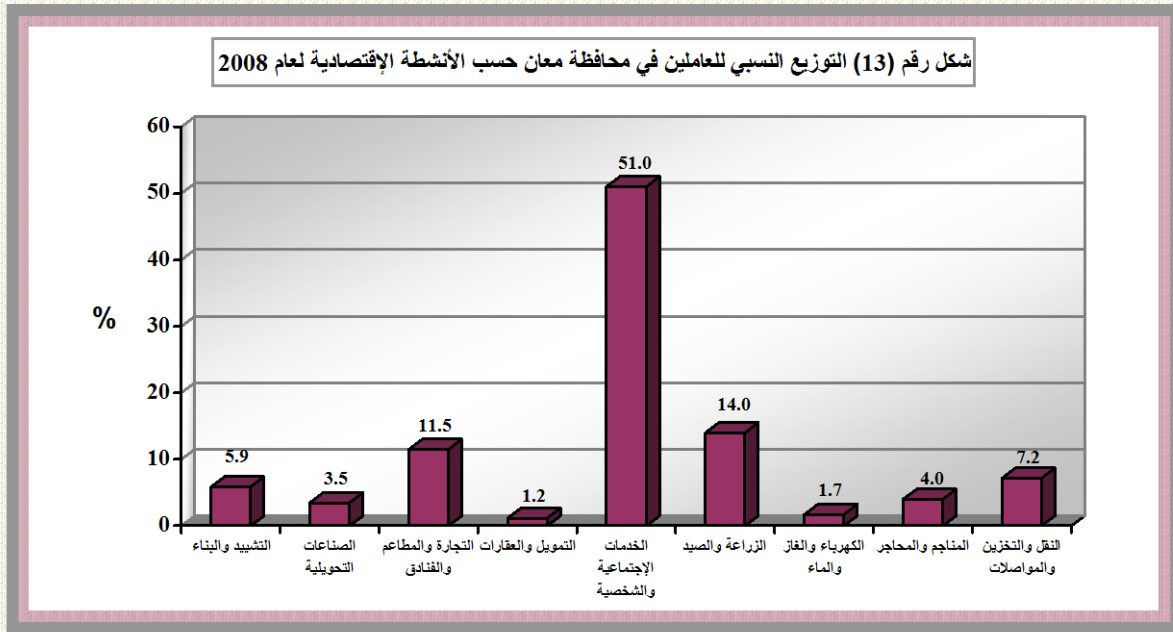
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة المفرق	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) (Multiplier)
التشييد والبناء	4,542	110,207	1.011	Y	50	4,492	90.0
الصناعات التحويلية	3,220	193,769	0.408	N	—	3,220	—
التجارة والمطاعم والفنادق	5,096	259,996	0.481	N	—	5,096	—
التمويل والعقارات	984	82,398	0.293	N	—	984	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	32,280	585,120	1.354	Y	8,433	23,847	3.8
الزراعة والصيد	9,123	98,390	2.275	Y	5,113	4,010	1.8
الكهرباء والغاز والماء	647	18,726	0.848	N	—	647	—
المناجم والمحاجر	889	17,163	1.271	Y	190	699	4.7
النقل والتخزين والمواصلات	3,375	110,252	0.751	N	—	3,375	—
المجموع الكلي	60,156	1,476,021	—	—	13,786	46,370	4.4

11. محافظة معان



11. محافظة معان

بلغ عدد العاملين في محافظة معان حوالي (28) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (1.9%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (51.0%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (14.0%) يعملون في أنشطة "الزراعة والصيد"، يليه العاملين في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق" ونسبة (11.5%)، في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والماء والغاز" (1.7%)، وفي أنشطة "التمويل والعقارات" (1.2%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة معان من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك أربعة أنشطة اقتصادية (الخدمات الاجتماعية والشخصية، الزراعة والصيد، الكهرباء والغاز والماء، والمناجم والمحاجر) قد تجاوز معامل التركيز فيهم عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة معان تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، التمويل والعقارات، والنقل والتخزين والمواصلات) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة معان لا تستطيع تلبية احتياجاتها الإستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (20) ألف عامل وبما نسبته (70.7%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (6)

آلاف عامل وبما نسبته (22.0%) من إجمالي العاملين في محافظة معان، وبما نسبته (31.1%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة معان (4.5)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (3.5) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "الخدمات الاجتماعية والشخصية" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة معان، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (3.5) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (11) مؤشرات التركيز في محافظة معان

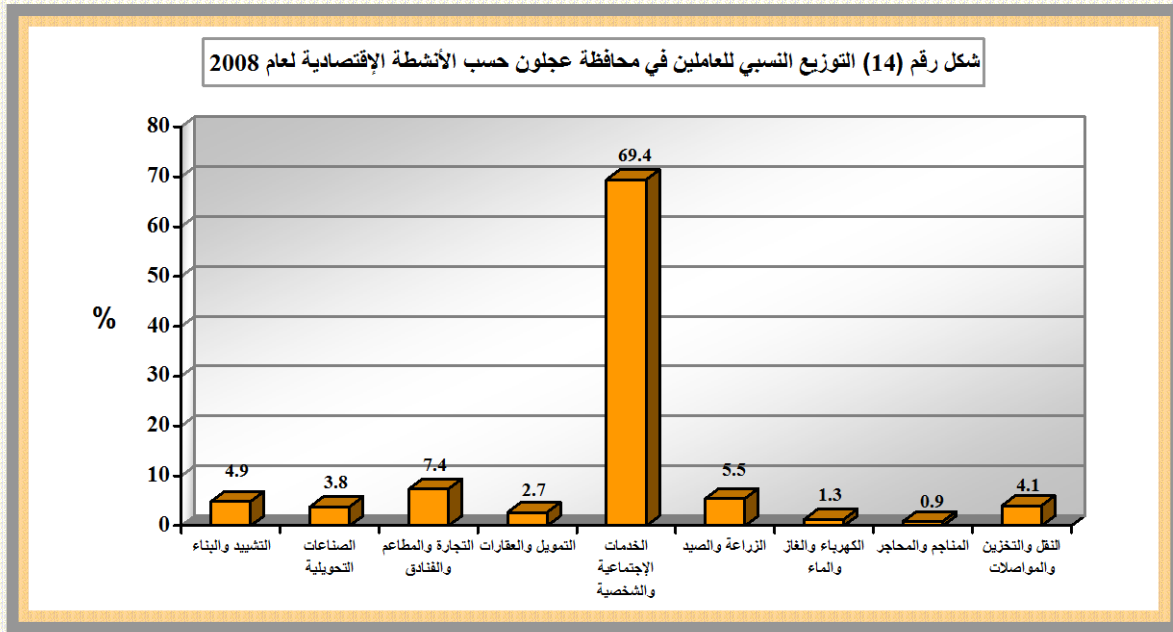
النشاط الاقتصادي	عدد العاملين في محافظة معان	عدد العاملين في المملكة	معامل التركيز (L.Q.)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)
التشييد والبناء	1,673	110,207	0.794	N	—	1,673	—
الصناعات التحويلية	996	193,769	0.269	N	—	996	—
التجارة والمطاعم والفنادق	3,236	259,996	0.651	N	—	3,236	—
التمويل والعقارات	339	82,398	0.215	N	—	339	—
الخدمات الاجتماعية والشخصية	14,403	585,120	1.287	Y	3,212	11,191	4.5
الزراعة والصيد	3,965	98,390	2.107	Y	2,083	1,882	1.9
الكهرباء والغاز والماء	481	18,726	1.343	Y	123	358	3.9
المناجم والمحاجر	1,119	17,163	3.409	Y	791	328	1.4
النقل والتخزين والمواصلات	2,019	110,252	0.957	N	—	2,019	—
المجموع الكلي	28,231	1,476,021	—	—	6,208	22,023	4.5

12. محافظة عجلون



12. محافظة عجلون

بلغ عدد العاملين في محافظة عجلون حوالي (28) ألف عامل في عام 2008 مشكلين ما نسبته (1.9%) من إجمالي العاملين في المملكة. وقد أظهرت البيانات الإحصائية أن حوالي (69.4%) من إجمالي العاملين في المحافظة يعملون في أنشطة "الخدمات الاجتماعية والشخصية"، وحوالي (7.4%) يعملون في أنشطة "التجارة والمطاعم والفنادق"، يليه العاملين في أنشطة "الزراعة والصيد" بنسبة (5.5%). في حين بلغت أقل نسبة للعاملين في أنشطة "الكهرباء والماء والغاز" (1.3%)، وفي أنشطة "المناجم والمحاجر" (0.9%).



وعند تطبيق أدوات تحليل القاعدة الاقتصادية في محافظة عجلون من خلال معامل التركيز (*Location Quotient*) ومضاعف القاعدة الاقتصادية (*Base Multiplier*)، أظهرت النتائج ما يلي:

■ هناك نشاطين اقتصاديين فقط (الخدمات الاجتماعية والشخصية، والكهرباء والغاز والماء) قد تجاوز معامل التركيز فيهما عن الواحد الصحيح، وهذا يعني أن محافظة عجلون تصدر منتجاتها من هذه الأنشطة الاقتصادية الأساسية (*basic sectors*) إلى المحافظات الأخرى.

■ إن الأنشطة الاقتصادية الأخرى (التشييد والبناء، الصناعات التحويلية، التجارة والمطاعم والفنادق، الزراعة والصيد، التمويل والعقارات، النقل والتخزين والمواصلات، والمناجم والمحاجر) تعتبر غير أساسية (*non-basic sectors*)، وهذا يعني أن محافظة عجلون لا تستطيع تلبية احتياجاتها الاستهلاكية من السلع والخدمات المنتجة من قبل هذه الأنشطة وبالتالي تلجأ إلى استيرادها من المحافظات الأخرى.

■ بلغ عدد العاملين في هذه الأنشطة الأساسية حوالي (20) ألف عامل وبما نسبته (70.7%) من إجمالي العاملين في المحافظة. إلا أن عدد العاملين الأساسيين منهم (*basic employment*) فبلغ حوالي (8)

آلاف عامل وبما نسبته (29.8%) من إجمالي العاملين في محافظة معان، وبما نسبته (42.2%) من إجمالي العاملين في هذه الأنشطة الأساسية في المحافظة.

■ بلغت قيمة مضاعف القاعدة الاقتصادية في محافظة عجلون (3.4)، وهذا يعني أن لكل فرصة عمل مستحدثة في القطاع الأساسي سيقابلها (2.4) فرصة عمل تستحدث في القطاع غير الأساسي. وحسب الأنشطة الاقتصادية فإن "الكهرباء والغاز والماء" هو أكثر القطاعات الأساسية استحداثاً للوظائف في محافظة عجلون، إذ أن لكل فرصة عمل تستحدث في هذا القطاع تخلق (18.8) فرصة عمل في القطاعات غير الأساسية.

جدول رقم (12) مؤشرات التركيز في محافظة عجلون

مضاعف القاعدة الاقتصادية (Base) Multiplier)	عدد العمالة غير الأساسية (Non-Basic) (Employment)	عدد العمالة الأساسية (Basic) (Employment)	مؤشر (L.Q.) إلى وجود وظائف أساسية (Basic Jobs)	معامل التركيز (L.Q.)	عدد العاملين في المملكة	عدد العاملين في محافظة عجلون	النشاط الاقتصادي
—	1,354	—	N	0.655	110,207	1,354	التشييد والبناء
—	1,059	—	N	0.291	193,769	1,059	الصناعات التحويلية
—	2,036	—	N	0.417	259,996	2,036	التجارة والمطاعم والفنادق
—	744	—	N	0.481	82,398	744	التمويل والعقارات
2.3	10,978	8,237	Y	1.750	585,120	19,215	الخدمات الاجتماعية والشخصية
—	1,519	—	N	0.823	98,390	1,519	الزراعة والصيد
19.8	351	19	Y	1.053	18,726	370	الكهرباء والغاز والماء
—	246	—	N	0.764	17,163	246	المناجم والمحاجر
—	1,149	—	N	0.555	110,252	1,149	النقل والتخزين والمواصلات
3.4	19,436	8,256	—	—	1,476,021	27,692	المجموع الكلي

■ النتائج

1. إن العاصمة عمّان هي الأكثر جذباً للعمالة حيث بلغت نسبة العاملين فيها (43.4%) من إجمالي العاملين في المملكة لعام 2008، يليها العاملين في محافظة إربد ونسبة (16.2%)، ومن ثم العاملين في محافظة الزرقاء ونسبة (13.1%).
2. تعتبر محافظات الجنوب من المحافظات الأقل جذباً للعمالة حيث بلغت نسبة العاملين فيها بالمتوسط (2.3%) من إجمالي العاملين في المملكة، حيث كانت أعلى نسبة في محافظة الكرك (4.2%)، وأدناها في محافظة الطفيلة ونسبة (1.3%).
3. إن نسبة مضاعف القاعدة (*Base Multiplier*) أي عدد الفرص المستحدثة في القطاعات غير الأساسية نتيجة استحداث فرصة عمل واحدة في القطاع الأساسي كانت هي الأعلى في محافظة إربد حيث بلغت (11.4)، يليها في العاصمة عمّان بنسبة (9.1) ومن ثم في محافظة الزرقاء (7.9)، في حين كانت أدنى نسبة في محافظة الطفيلة بنسبة (3.5) ومحافظة عجلون (3.4).
4. عند تحليل القاعدة الإقتصادية في كل محافظة أظهرت النتائج ما يلي:
 - تركز قطاع "التشييد والبناء" في كل من عمّان والزرقاء والطفيلة والمفرق، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة المفرق والبالغه (90.0).
 - تركز قطاع "الصناعات التحويلية" في كل من عمّان وإربد والزرقاء، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة إربد والبالغه (42.2).
 - تركز قطاع "التجارة والمطاعم والفنادق" في محافظتي العاصمة والزرقاء، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هاتين المحافظتين، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظتين ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة الزرقاء والبالغه (9.5).
 - تركز قطاع "التمويل والعقارات" في محافظة العاصمة فقط، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) فيها، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في العاصمة ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. وقد بلغت قيمة المضاعف لهذا القطاع (2.8).

- **تركز قطاع "الخدمات الإجتماعية والشخصية"** في معظم محافظات المملكة وذلك في كل من إربد والطفيلة وجرش والكرك ومادبا والمفرق ومعان وعجلون، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة مادبا والبالغه (6.1).
- **تركز قطاع "الزراعة والصيد"** في كل من البلقاء وجرش والكرك ومادبا والمفرق ومعان، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة جرش والبالغه (4.2).
- **تركز قطاع "الكهرباء والغاز والماء"** في كل من إربد والبلقاء والعقبة والطفيلة والكرك ومعان وعجلون، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة عجلون والبالغه (19.8).
- **تركز قطاع "المناجم والمحاجر"** في كل من البلقاء والعقبة والطفيلة والكرك والمفرق ومعان، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة البلقاء والبالغه (7.1).
- **تركز قطاع "النقل والتخزين والمواصلات"** في كل عمّان والزرقاء والعقبة ومادبا، حيث يعتبر هذا القطاع من القطاعات الأساسية (*Basic Sector*) في هذه المحافظات، أي أن إنتاج السلع والخدمات في هذا القطاع يلبي احتياجات المستهلكين في تلك المحافظات ويتم تصدير الفائض منه إلى المحافظات الأخرى أو إلى الخارج. أما أعلى قيمة لمضاعف القاعدة لهذا القطاع فكان في محافظة العاصمة والبالغه (62.8).

جدول رقم (13) القطاعات الأساسية وغير الأساسية في المحافظات بقيمة المضاعف

المحافظة	التشييد والبناء	الصناعات التحويلية	التجارة والمطاعم والفنادق	التمويل والعقارات	الخدمات الإجتماعية والشخصية	الزراعة والصيد	الكهرباء والغاز والماء	المناجم والمحاجر	النقل والتخزين والمواصلات
عمان	8.2	9.1	4.5	2.8					62.8
إربد		42.2			5.9		5.4		
البلقاء						1.3	5.8	7.1	
الزرقاء	11.9	2.5	9.5						6.7
العقبة							1.7	1.4	1.3
الطفيلة	16.7				2.8		1.8	1.2	
جرش					3.0	4.2			
الكرك					3.8	2.5	5.6	1.3	
مأدبا					6.1	2.3			12.8
المفرق	90.0				3.8	1.8		4.7	
معان					4.5	1.9	3.9	1.4	
عجلون					2.3		19.8		

■ القطاعات الأساسية (Basic Sectors)

■ القطاعات غير الأساسية (Non-Basic Sectors)

■ التوصيات

- تعزيز القطاعات الاقتصادية الأساسية (*Basic Sectors*) في كل محافظة كونها أحد محركات النمو الإقتصادي فيها، وذلك من خلال توجيه الاستثمار في هذه القطاعات وتحسين مناخ الأعمال فيها ومما يؤدي إلى خلق فرص عمل أساسية (*Basic Employment*) والتي بدورها تعمل على خلق فرص عمل في القطاعات غير الأساسية.
- إعطاء الأولوية عند الإنفاق الحكومي نحو المحافظات ذات القاعدة الإقتصادية الأضعف، ودعم تطوير خدمات البنى الأساسية الحيوية في تلك المحافظات.
- إعداد مثل هذه الدراسة بشكل دوري بحيث تخدم صانعي القرار وخبراء التنمية الإقتصادية من خلال تحديد القطاعات الأساسية وغير الأساسية ومتابعة تطورها من سنة لأخرى وبما يؤدي إلى تقييم أثر خطط وبرامج التنمية الإقتصادية في المحافظات.
- توفير بيانات تفصيلية تتعلق بالمؤشرات الإقتصادية ومؤشرات سوق العمل في كل محافظة وتحديثها بشكل مستمر.

■ قائمة المراجع

- Chapin T. (2004), "Economic Base Concept & Analysis", Florida State University, Available at <http://faculty.washington.edu/krumme/350/econbase.html>, (Accessed Feb. 2011).
- Kiser D. (1992), "A location Quotient & Shift Share Analysis of Regional Economies in Texas", Texas State University. Available at <http://ecommons.txstate.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1240&context=arp>, (Accessed Jan. 2011).
- Rupasingha A. & Patrick J. (2009), "Tools for Understanding Economic Change in Communities: Economic Base Analysis and Shift-Share Analysis". Available at http://aces.nmsu.edu/pubs/_circulars/cr643A.pdf, (Accessed Dec. 2010).
- Schaffer W. (2010), "Regional Impact Models", Georgia Institute of Technology, School of Economics .Available at <http://www.rri.wvu.edu/WebBook/Schaffer/Chapter%203%20S11%20for%20WVA2.pdf>, (Accessed Feb. 2011).
- Shields M. (2003), "Understanding Economic Change in Your Country: Using Employment Data to Better Understand Your Local Economy", Pennsylvania State University. Available at <http://cecd.aers.psu.edu/pubs/Tool%203.pdf>, (Accessed Jan. 2011).
- تقرير التنمية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: نظرة عامة بين فقر المكان وازدهار الشعوب (2010)، البنك الدولي.